ISSN: 2437-0827
مجلة دراســـات في علم اجتماع المنظمات
DOI:5424/IJO/21547
المجلد: 01 العدد: 09 السداسي الأول 2021

# دور الضمان الإجتماعي في التماسك الاجتماعي

**The role of social security in social cohesion**

**سيدعلي موسى[1]، فاطمة ملياني[2]**

[1] طالب دكنوراه، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، الجزائر، **sidalimoussa5@gmail.com**

[2] طالبة دكتوراه، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، الجزائر، **issaad09blida@gmail.com**

تاريخ الاستقبال: **2020/09/08** تاريخ القبول: **2021/05/24** تاريخ النشر: **2021/09/27**

**ملخص:**

لا يزال حق الإنسان الأساسي في الضمان الاجتماعي غير مضمون لنسبة كبيرة من سكان العالم، بحيث نجد أن الضمان الاجتماعي يشير إلى عمل الحكومة التي تهدف إلى تعزيز رفاهية السكان في قطاعات كبيرة ومحتمل أن تكون ضعيفة مثل الخدمات الموجهة للأطفال أو كبار السن، وهي الخدمات التي تقدمها الحكومة أو الهيئات المعنية المسئولة عن توفير الضمان الاجتماعي، كما أن هذا الأخير له دور كبير في التماسك الاجتماعي وفي تحقيق الوحدة والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

**كلمات مفتاحية:** الضمان الاجتماعي؛ رفاهية؛ الخدمات؛ التماسك الاجتماعي؛ التكافل الاجتماعي.

**Abstract:**

The basic human right to social security is still not guaranteed to a large proportion of the world's population, so we find that social security refers to the work of the government that aims to enhance the welfare of the population in large and potentially weak sectors such as services for children or the elderly, which are the services that they provide The government or the relevant bodies responsible for providing social security. The latter also has a major role in social cohesion and in achieving social unity and solidarity among members of society.

**Keywords:** Social security Welfare; Services; Social cohesion; social solidarity**.**

المرسل:

## 1. مقدمة

كلما سارت عجلة الإنسانية إلى الأمام تقدمت إنسانية الإنسان، وظهرت تطبيقات عديدة تظهر هذا التقدم في زمننا هذا، فهناك عدة تطبيقات تدل على تقدم إنسانية الإنسان بشكل كبير على الرغم من السواد الذي قد يراه البعض، ومن أبرز هذه التطبيقات التي تظهر وبشكل جلي وواضح تقدم مستوى الوعي الإنساني هو الضمان الاجتماعي.

فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن كل عضو من أعضاء مجتمع ما له الحق في أن يكون مشتركا فيما يعرف بالضمان الاجتماعي وذلك لصون كرامة الإنسان والتنمية، وهو يعني كافة المنافع التي يتم تأديتها للناس مقابل اشتراكهم في برنامج التأمين المعمول به في دولة من الدول، ونجد اليوم أن للضمان الاجتماعي الدور الكبير في تماسك الأفراد ووحدتهم الاجتماعية من خلال تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع ككل، وهذا ما سنسعى لتوضيحه من خلال هذه الورقة العلمية حول مدى مساهمة الضمان الاجتماعي كقطاع خدماتي موجه للأفراد والمؤسسات في ضمان وتحقيق التماسك الاجتماعي.

## 2.التماسك الاجتماعي والضمان الاجتماعي:

### 1.2 التماسك الاجتماعي:

هو عملية اجتماعية تؤدي إلى تدعيم البناء الاجتماعي وترابط أجزائه وتعمل على توحيد الجماعات المختلفة عن طريق عدة روابط وعلاقات اجتماعية مثل التوافق، التضامن، التآلف، التكامل، وقد عرفه جانات:" بأنه السمة التي تحافظ على المجتمع من الانهيار".

ويعرف ماركورس markurs التماسك الاجتماعي بأنه عملية يجب أن تشمل ثلاث عناصر مشتركة هي:

- الرؤية المشتركة والتي تتطلب القيم والاحترام المتبادل والتطلعات والأهداف المشتركة.
- تقاسم المسئوليات والاستعداد للتعاون بين أفراد المجتمع.
- الاستمرارية في تحقيق الانسجام بين أفراد المجتمع.

ويتكون مفهوم التماسك من خمسة أبعاد هي:

- الانتماء مقابل العزلة، حيث يشير الانتماء إلى الشعور بالهوية الجماعية التي تسمح لأفراد المجتمع بالاعتقاد بأنهم جزء من المجتمع، في المقابل العزلة التي تشير إلى عدم وجود قيم مشتركة بين الأفراد.
- الاندماج مقابل الإقصاء، ويشير إلى مبدأ تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع من قبل مؤسسات المجتمع.
- المشاركة مقابل عدم المشاركة، وتعني مشاركة أفراد المجتمع في اتخاذ القرار بين المستوى المحلي والمشرع والتي تقود إلى وحدة وطنية.

- الاعتراف مقابل النبذ أو الرفض، وتعني شعور أفراد المجتمع بالقبول من قبل الآخرين والاعتراف بمساهمتهم في المجتمع[2].
- الشرعية مقابل اللاشرعية: وهو شعور أفراد المجتمع بالسلطة على المنظمات الاجتماعية والسياسية.

ويضيف دراغولوف dragolov إلى هذا التعريف ثلاث أبعاد أخرى للتماسك الاجتماعي هي:

- القيم المشتركة بين الأفراد.
- الرغبة في التعاون والعمل المشترك.
- الاعتقاد بأن مستقبل المجتمع يعتمد على العمل بين أفراده.

ومن خلال هذا الاستعراض لمفهوم التماسك فإننا بدورنا يمكن لنا تعريفه على أنه "حالة من الارتباط التي تسود العلاقات الزوجية والأسرية والتي تشمل جوانبها المهمة في بناء المجتمعات، والحضارات الإنسانية وتشكيل السلوك الإنساني.

وقد استعمل عالم الاجتماع إميل دوركهايم اصطلاح (التماسك الاجتماعي) استعمالا علميا في كتابيه (تقسيم العمل والعمل الانتحاري)، وهو يقول في هذا الصدد "أن درجة التماسك الاجتماعي تعتمد على طبيعة الجماعة والمنظمات والمجتمعات التي تؤثر تأثيرا كبيرا ومباشرا في أنماط سلوك الأفراد".

وقد أكد ابن خلدون "أهمية التماسك الاجتماعي بقوله: "أن المجتمع وعمرانه لا يمكن أن يظهر إلى الوجود من خلال تفرق جهود الأفراد وتبعثرها، فالإنسان الذي يدرك بفطرته سبل عيشه، يدرك كذلك ضرورة تعاونه وتماسكه مع الجماعة.

وقد عرف إتزيوني التماسك بأنه "علاقة إيجابية معبرة بين فاعلين فما فوق غير أن هذا التعريف يتجنب عن عمد استخدام مصطلح الجماعة، وعليه فالتماسك الاجتماعي نقصد به هنا هو ذلك الالتزام الأخلاقي التلقائي الذي يحمل مشاعر الأخوة بين الناس والمتمثلة في المساعدة والتكافل والتراحم والالتفاف حول الجماعة.

## 2.2 الضمان الاجتماعي:

يرتبط مفهوم الضَّمان الاجتماعي في الإسلام بالزكاة ارتباطا وثيقا، وسنتطرَّق للحديث حول الضمان الاجتماعي ببيان مفهومه، ورؤية الدكتور محمد شوقي الفنجري لمفهومه، وتأكيده على أن الإسلام هو دين التَّكافل والضَّمان، ورؤيته لمؤسسة الضمان الاجتماعي في الإسلام، وذلك التطرق لمفهوم الضمان الاجتماعي.

جاء في مقاييس اللغة: "الضاد والميم والنون أصل صحيح، وهو جعل الشيء في شيء يحويه، من ذلك قولهم: ضمنت (الشيءَ)، إذا جعلته في وعائه، والكفالة تسمى ضمانًا من هذا; لأنه كأنه إذا ضمنه فقد استوعب ذمته"[3].

فالضمين هو الكافل، أي: العائل، وفي التَّنزيل :﴿ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾[4]، أي ضمنها إياه؛ حتى تكفَّل بحضانتها.

**تعريف الضمان عند الدكتور الفَنْجَرِيِّ:**

يقول الدكتور الفَنْجَرِيُّ عن الضمان الإجتماعي: "التزام الدولة الإسلامية نحو كافة المقيمين بها، أيًّا كانت ديانتهم، أو جنسياتهم[5]، وذلك بتقديم المساعدة للمحتاجين منهم في الحالات الموجبة، بتقديمها كمرض أو عجز أو شيخوخة، متى لم يكن لهم دخل يوفِّر لهم حَدَّ الكفاية[6].

ويرى الدكتور الفَنْجَرِيُّ أن قضية الضمان الاجتماعي هي القضية الأكثر إزعاجا، وبثًّا للرُّعب في نفوس الشعب والحكومات في الوقت الحاضر[7].

ويؤكد الدكتور الفنجري في الوقت ذاته على أن الإسلام هو دين الضمان والتكافل، حيث يقول: "إن الإسلام هو دين الضَّمان الاجتماعي، من حيث التزام الدولة، وهو دين التَّكافل الاجتماعي من حيث التزام الأفراد، ويتمثل الضمان الاجتماعي في الإسلام في ضمان حد الكِفَايَة، ثم يأتي التَّكافل الاجتماعي من جانب الأفراد كعنصر مُكَمِّل لالتزام الدولة وجهودها في إزالة العَوَز، والقضاء على الفقر والقهر"[8].

ويُقصد بالتَّكافل الاجتماعي هو أن يتكفَّل المُجتمع بشؤون كل فرد فيه من كل ناحية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية.

وقد دعت جميعُ الشرائعِ السماويةِ الإنسانَ إلى التضامن مع أخيه وترسيخ مبدأ التَّكافل في المجْتمع الإنساني، وجاءت بعد ذلك الشرائع الوضعية لتسير على هذا المبدأ السّامي ففرضت الضّرائب على الأفراد في سبيل المصلحة العامة، وفرضت كذلك العقوبات على الخارجين عن القوانين؛ وذلك من أجل تحقيق السلام الاجتماعي، واعتبرت هذه الشرائع أن الفرد عليه واجبات نحو المجتمع، كما أن له حقوقًا عند المجتمع كذلك.

## 3.الزكاة باعتبارها مؤسسة للضمان الاجتماعي:

تلعب الزَّكاة دورا هاما لتحقيق الضمان الاجتماعي، وهي– كما وصفها الكثير من العلماء– مؤسَّسة الضَّمان الاجتماعيِّ، حيث إنها إلزامية، ولها مصارفها وقيمتها المحدَّدة، و لقد نجحت الزَّكاة في العصور الإسلامية السابقة كمؤسَّسة، متمثلة في بيت المال – والذي كان من مسؤوليات الحاكم – في تحقيق أهدافها في الإسهام بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي.

و"لا يخفى أن مبدأ الزَّكاة –حين طُبِّق في العصور الإسلامية السَّالفة– نجح في محاربة الفقر، وأقام التكافل الاجتماعي، ونزع من القلوب حقدَ الفقراء على الأغنياء، وَعَوَّدَ المؤمنين على البذلِ والسخاء وهَيأ سبلَ العملِ لمن لا يجد عملًا"[9].

ويتضح من هذا أن الزَّكاة لم تكن فقط مجردَ إعطاءِ بعض من المال لإطعام الفقراء، إنما كانت وسيلةً حقيقية للقضاء على الفقر؛ وذلك عن طريق توفير فرص عمل، مثل أن يعطى الشاب الفقيرُ رأسَ مال؛ كي يبدأ تجارة ويشتري آلة لحرفة يعلَمها.

من هنا نجد أن الزَّكاة أداةٌ من أدوات التنميةِ و القضاءِ الفعليِّ على الفقر، وقد ضرب الخلفاءُ عمرُ بن الخطاب، وعمرُ بن عبد العزيز – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا – أروعَ الأمثلة التي أوضحت كيف أن الحاكم الصالح قادر أن يحقق العدل والرَّخاء لأمته، من خلال الأمانة والعدالة الفائقة في توزيع أموال الأمة.

فالزَّكاة تقوم بدور رئيس وفعال في تحقيق التَّكافل والتضامن الاجتماعي، وَيَسُدُّ البابَ أمام الآفات الاقتصادية والاجتماعية، والتي من أهمها آفةُ التَّسول، والتي طغت في مجتمعاتنا بشكل مبالغ فيه، خاصة مع إحجام الكثير من الأغنياء عن القيام بواجبهم تجاه مجتمعاتهم، خاصة وأن قيام الأغنياء بواجباتهم يسهل في تحقيق التَّكافل الاجتماعي.

## 4. سِمات قيام التماسك الاجتماعي ومقاييسه وعوامله في المجتمع:

### 1.4 سِمات التماسك الاجتماعي ومقاييسه:

من خلال التطرق لمفهوم التماسك الاجتماعي أعلاه، يمكن تبيان بعض من سمات التماسك الاجتماعي وبيان مقاييسه من خلال النقاط الآتية:

- يمكن اعتبار التماسك الاجتماعي في معناه الشامل بأنه عبارة عن ارتباط بين أفراد جماعة أو مجتمع ما مع بعضهم البعض ومدى مشاركتهم في نشأة الجماعة وحرصهم على البقاء على هذا النحو (متماسكين)
- أحاديث الأفراد الأعضاء: يعتبر الحديث المتبادل بين الأفراد مقياسا هاما يبين مدى قوة التماسك فيما بينهم فإن كان حديثا يسوده التفاهم والمناقشات الهادفة دل ذلك على قوة التماسك.
- درجة تمسك الأفراد بالقيم: إن لكل جماعة أو مجتمع أخلاقه وقيمه السلوكية، وبمقدار تمسك الأفراد بتلك القيم والعادات يكون التماسك الاجتماعي قويا.
- قوة الجماعات في مواجهة الأزمات: إن أي جماعة تنهار في مواجهة الأزمات يمكن الحكم عليها بأنها جماعة عديمة التماسك، حيث تزداد درجة التماسك بمقدار تماسك أعضائها.
- مساهمة الأعضاء في اتخاذ القرار: وذلك يكون بزيادة مساهمة الأفراد في اتخاذ القرارات وإخراجها إلى حيز التنفيذ[10].

### 2.4 نظريات التماسك الاجتماعي:

- **ابن خلدون:**

تطرق ابن خلدون لمفهوم التماسك والذي يأخذ عنده تسمية أخرى هي (العصبية)، وتعد ظاهرة العصبية ظاهرة منتشرة في المجتمع القبلي ومحركه الأساسي بالنسبة للعلاقات التي تربط أفراد المجتمع،

فالعصبية تتحكم في العلاقات بين الأعضاء المنتمين إلى نفس الوحدة الاجتماعية، ومن جهة أخرى هناك عصبية غير قرابية بالدرجة الأولى، بل هي مرتبطة أساسا بعلاقات خاصة كالمساعدة المتبادلة مع جماعات أخرى، ويقر بأن عدم كفاية الفرد لنفسه يدفعه إلى التعاون والاشتراك في حياة الجماعة، وبذلك تنشأ علاقة التضامن بينه وبين غيره والتي تعد شيئا أساسيا يقوم عليه المجتمع، كما أن الإنسان له شعور بالفطرة نحو الجماعة يدفعه إلى التكامل مع غيره لتغطية حاجاته الضرورية و غيرها[11].

- **إميل دوركهايم:**

عالج إميل دوركهايم موضوع التضامن الاجتماعي على ضوء دراسته لتقسيم العمل الاجتماعي والتي تمثل العديد من كتاباته، وميز نوعين من التماسك الاجتماعي:

- **التضامن الآلي:** حيث يرتبط الفرد بالمجتمع على نحو مباشر ويكون حسب شخصية الفرد، فتضعف الحرية ولا تتحقق الإرادة والذاتية نتيجة للضغط الصارم للتقاليد والعادات والقيم وهي التي تؤدي إلى نوع واحد من الأفكار والتصورات والتشابه في أنماط السلوك الخلقي.
- **التضامن العضوي:** نجده في المجتمعات المتطورة حيث يسود تقسيم العمل، إذ يستند التضامن هنا إلى نسق متكامل من الوظائف المتباينة، تلك التي تنظم وتوحد بين العلاقات[12].

## 5. الضمان الاجتماعي:

بالانجليزية Security social، وهو برنامج يشمل الدخل الناتج عن التقاعد والرعاية الطبية والوفاة، ويعد هذا البرنامج من أكبر البرامج العالمية التابعة للحكومات، ويعرف كذلك أنه "إدارة البرامج التي تساعد الأفراد على الاستفادة في مرحلة العجز أو الشيخوخة.

شهدت فكرة الضمان الاجتماعي والتأمين على حياة الإنسان تطورات متنوعة خلال العصور المختلفة بسبب الإنسان بشكل عام، لذلك أصبح الأفراد في المجتمعات بحاجة متزايدة للضمان الاجتماعي بالتزامن مع اختلاف تقدير المخاطر الاجتماعية، وعدم الاتفاق على مفهوم واحد يساهم في توضيح الفكرة الخاصة بها وخصوصا مع تشابه أغلب المخاطر بمجموعة من الخصائص المشتركة والنتائج التي تؤثر على حياة الإنسان بشكل عام.

وقد عرف الضمان الاجتماعي تطورا ملحوظا عبر التاريخ، حيث ظهرت أول أفكاره في القسم الثاني للقرن العشرين الميلادي نتيجة الأزمة الاقتصادية التي ظهرت في عام 1929، كما شهد الضمان الاجتماعي انتشارا كبيرا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بسبب الحاجة الرئيسية لوجود نظام يوفر الحماية للأفراد، ويضمن المحافظة على عائلاتهم وحقوقهم.

### 1.5 الضمان الاجتماعي في الدين الاسلامي:

يعتبر الكثير من الأفراد الضمان الاجتماعي نوعا من أنواع الاشتراكية، إلا أنه في حقيقة الأمر واحد من المفاهيم الإسلامية الضرورية لتشكيل المجتمع الإسلامي، حيث حث عليه الدين الإسلامي

بشكل صريح وواضح فهناك الكثير من الآيات القرآنية، بالإضافة إلى العديد من الأحاديث النبوية الشريفة التي تدعو أفراد المجتمع للتضامن فيما بينهم والتأكيد على أهمية التعاون في الدين الإسلامي، حيث يعتبر التضامن الاجتماعي قيمة شاملة في حياة المسلم، ويتضمن المجالات الاجتماعية والروحية والمادية والسياسية[13].

## 2.5 أهداف الضمان الاجتماعي:

للضمان الاجتماعي جمله من الأهداف يسعى لتحقيقها من خلال نظامه هي على النحو الآتي[14]:

- معالجة قلة الأمن الخاص بالدخل الفردي عن طريق محاولة تقليل معدلات الفقر وتوفير جميع الخدمات الاجتماعية الصحية لكافة الأفراد والحرص على توفير ظروف عيش وعمل مناسبة.
- الحد من ظاهرة عدم المساواة بين الأفراد.
- توفير مساعدات للأفراد الذين يحتاجون إليها باعتباره حقا من حقوقهم القانونية.
- ضمان عدم وجود أي تمييز في المجتمع على أساس الجنس أو الانتماء أو الجنسية.
- تعزيز الاستدامة والكفاءة وتحمل الواجبات الضريبية المترتبة على الأفراد.

## 3.5 خصائص الضمان الاجتماعي:

هناك عدة خصائص تساهم في تميز الضمان الاجتماعي كنظام له إستراتيجية عمل محددة هي:

- يُعد برنامجا إجباريا يجب أن يشترك فيه كافة الموظفين في الدولة.
- يعتبر وسيلة تكافلية يشترك فيها كل من الموظفين وأصحاب الأعمال.
- يساهم في المحافظة على استمرار الدخل وخصوصا عند التعرض للشيخوخة أو العجز.
- يُساعد الضمان الاجتماعي على توفير كل المصروفات الخاصة بالعلاج، مما يساهم في المحافظة على الأمن بين أفراد المجتمع الواحد.
- يوفر العديد من المميزات للمشتركين من الأفراد مقابل دفعهم لمبالغ مالية قليلة.
- يساهم في وجود دخل للأفراد بعد تقاعدهم في المحافظة على قوتهم الشرائية، وينتج عن ذلك استمرار نشاط الحركة الخاصة بالسوق وتقليل نسبة الركود الاقتصادي.

## 4.5 أهمية الضمان الاجتماعي:

تظهر أهمية الضمان الاجتماعي من خلال العديد من الوظائف التي يهدف إلى إنجازها وتحقيق أهدافها في المجتمع هي على النحو الآتي:

**أ- الوظيفة الاجتماعية:**

يهدف الضمان الاجتماعي من الجانب الاجتماعي إلى تجسيد مبدأ التعاون بين مجموعة من الأشخاص لضمان خطر معين لتغطية الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها أي أحد منهم، تحقق هذه الصورة بالخصوص في التأمين التبادلي.

**ب- الوظيفة النفسية:**

تتمثل في توفير الأمان وإزالة الخوف من بال المؤمن لهم من أخطار الصدفة، ويصبح بهذه العملية يشعر بنوع من الأمان والارتياح على مستقبله ومستقبل نشاطاته، الأمر الذي يجعله يتجلى بروح من المبادرة الخلاقة.

**ج- الوظيفة الاقتصادية:**

يعد التأمين إحدى الوسائل الهامة للادخار، وذلك بواسطة تجميع رؤوس الأموال المكونة من أقساط واشتراكات المستأمنين التي تضل في الواقع رصيدا لتغطية المخاطر، إلا أن هذا الرصيد غالبا ما يوظف في عمليات استثمارية وتجارية.

## 6. الضمان الاجتماعي في الجزائر:

### 1.6 تاريخ الضمان الاجتماعي قبل الاستقلال:

يتميز تاريخ الضمان الاجتماعي خلال الاحتلال الفرنسي بغياب المساواة والعدل الواضح إتجاه الشعب الجزائري، إن العلاقة العدائية بين العامل الجزائري وصاحب العمل المستعمر كانت معقدة، وقد ترتبت عن الحركات الجديدة للعمال وعلى وجه الخصوص خلال الفترة ما بين 1947م و1949م الذي مكن الجزائر من الاستفادة من نظام للضمان الاجتماعي ولم يسر مفعوله حتى سنة 1950م، ولم يستفد عمال القطاع الفلاحي من المنح العائلية إلا في سنة 1956م.

### 2.6 تاريخ الضمان الاجتماعي بعد الاستقلال:

لقد تعرض الضمان الاجتماعي لخسائر كبيرة غداة الاستقلال، على غرار كل قطاعات النشاط التي تعرضت جميع هيئات الضمان الاجتماعي لهجمات إجرامية ارتكبها المستعمر قبل رحيله، حيث تم تدمير 80 بالمئة منها مما أدى إلى حرق الأرشيف وملفات المؤمن لهم اجتماعيا.

وإبتداءًا من سنة 1962م تم تنصيب على رأس كل هيئة للضمان الاجتماعي مجالس إدارية ولجان مؤقة من أجل ضمان تسيير أفضل لتأطير لهذه الهيئات.

### 3.6 تطور منظومة الضمان الاجتماعي من 1962 إلى 1983:

ظهرت إرادة إعادة هيكلة المنظومة إبتداءًا من سنة 1963م، مما قاد إلى تبني سلسلة من الإجراءات التي كانت موجودة قبل إصلاحات منظومة الضمان الاجتماعي لسنة 1983م، وفي سنة 1964م تم إنشاء الصندوق الوطني الذي خلف الصندوق التنسيقي القديم، وتم في سنة 1970م تحويل نظام قطاع المناجم في سياق حركة التوحيد وقد تم إصدار نص هام ويتعلق الأمر بالمرسوم المؤرخ في 01-08-1970م الذي نص ولأول مرة على منع المطلق المساس بموارد الضمان الاجتماعي وعدم إمكانية حجزها، وفي 1972م تم تنصيب مجالس لتسيير الصناديق الثلاثة[10]، وفي 1974م أمر نص

على إنشاء لجنة وطنية لإعادة إصلاح الضمان الاجتماعي، وفي 1977م تم إنشاء هيئة للضمان الاجتماعي على مستوى كل ولاية.

## 7. التأمينات الاجتماعية كفرع من فروع الخدمة الاجتماعية:

يعتبر التأمين الاجتماعي فرعا من فروع الخدمة الاجتماعية في مجال الشغل وهذا نتيجة لما يقدمه هذا الجانب من الناحية الاجتماعية والاقتصادية سواء بالنسبة للمجتمع أو الفرد.

وتعتبر الخدمة الاجتماعية من بين أهم الأنظمة التي استحدثتها المجتمعات المعاصرة والتي يهدف المجتمع من خلالها إلى حل عديد المشكلات المتعلقة بالفرد والجماعة والمجتمع ككل، وهذا لغرض تحقيق رفاهية للفرد والمجتمع في سياق عدالة اجتماعية تحفظ كرامة الأفراد وتضمن استقراره على المدى البعيد.

وتعرف الخدمة الاجتماعية بأنها "أنشطة مهنية لمساعدة الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات لزيادة إمكانياتهم وأدائهم لوظائفهم الاجتماعية وتحسين الأوضاع الاجتماعية لتحقيق الأهداف[15]"

### 1.7 أهداف الخدمة الاجتماعية:

تهدف الخدمة الاجتماعية كمجال يسعى لخدمة الفرد إلى تحقيق جملة من الأهداف خدمة للفرد والجماعة والمجتمع ككل، هذه الأهداف منها الخدمة العلاجية والتنموية.

**أولا: على المستوى الوقائي:** تعمل الخدمة الاجتماعية على مبدأ الحفاظ على وقاية الأفراد من الوقوع في مختلف المشاكل والأزمات الاجتماعية، وتوفير كل ما يقيهم من الاندفاع نحو الانحراف بعد العلاج وإعادة التأهيل للولوج إلى الطبيعة المقبولة في الحياة بصفة عامة، كما تهدف الخدمة الاجتماعية من خلال نشاطها إلى معرفة المسببات والعوامل التي هي مصدر لتلك المشكلات وهذا من خلال إجرائها لدراسات ميدانية، وهي من خلال هذه العملية لا تهدف إلى معرفة هذه المشكلات فقط بل أن دورها يتعدى ذلك ليشمل وضع خطط واستراتيجيات للحد منها وتجنب طريق الانحراف.

**ثانيا: على المستوى العلاجي:** تعمل الخدمة الاجتماعية على إعادة تأهيل الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات ليكونوا أكثر قدرة واستعداد للقيام بأدوارهم، لذلك فإن التدخل المهني العلاجي للخدمة الاجتماعية يأخذ عدة أبعاد، هذه الأخيرة تقوم على دراسة المشكلات وتشخيصها ووضع الخطط والبرامج العلاجية المناسبة لمواجهتها للحد منها أو الحد من تأثيراتها السلبية على الأقل[16].

**ثالثا: على المستوى التنموي:** تتدخل الخدمة الاجتماعية في سبيل تنمية القدرات الفردية والجماعية وفي سبيل تطوير المجتمع وتقدمه، لذلك فهي تدلي برأيها في السياسات الاجتماعية للمجتمع وتقترح ما يجب أن تحتويه، وتطالب بتلازم الجانبين الاجتماعي والاقتصادي لخطط التنمية، ... وتدعو إلى تحقيق التنمية المتكاملة والمتوازنة[17]. إضافة إلى:

- تهيئة المناخ الملائم للتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تبصير الناس بحقوقهم وواجباتهم الاجتماعية وإشعارهم بمسؤولياتهم اتجاه أنفسهم واتجاه مجتمعهم.
- تحسين الأحوال الاجتماعية العامة للجماهير في كافة المجالات..
- المساعدة في تقدم المجتمعات ماديا وثقافيا وروحيا وصحيا[18].

## 2.7 التأمينات الاجتماعية:

التأمين الاجتماعي هو كلمة مشتقة من الأمن، وتعني إزالة الشعور بالخوف وانعدام الطمأنينة في نفسية الأفراد والجماعات والمجتمع ككل نحو كل ما يتعلق بالأخطار والأمراض التي تهدد صحة الإنسان سواء في حياته عامة أو مجال شغله أثناء تأديته لواجبه بصفة خاصة.

وكلمة تأمينات اجتماعية هي جمع كلمة تأمين والتأمين يعني تجميع للمخاطر ثم إعادة توزيعها، بمعنى أن التأمين هو التكافل الاجتماعي، ويشترط في تلك المخاطر أن تكون محتملة الوقوع وليست مؤكدة ويختلف التأمين عن الادخار ففي حالة التأمين لا يحصل الفرد بالضرورة على ما أعطى، بينما في حالة الادخار فإن الفرد يحصل على ما أدخر بالإضافة إلى عوائد الاستثمار، ومعنى ذلك أن نظام التأمين الاجتماعي يرعى صاحب العمل والعمال، ويحقق الصالح العام كما يوفر الأمان ويسهم في زيادة الإنتاج، ويقوم التأمين على قاعدتين.

**القاعدة الأولى:** أن يتناسب التعويض مع الخسارة (خسارة فقد الدخل) وان يعطي بسرعة.

**القاعدة الثانية:** ألا تزيد قيمة التعويض عن قيمة ما يسدد من أقساط مستقطعة على المجموع، أي عمل توازن بين ما يحصل عليه المؤمن من مزايا وما يتحمله من خسارة.

**أ- تعريف التأمينات الاجتماعية:**

عرفها عبد الحميد عادل بأنها "نظام تأميني يعمم على أساس مبدأ التكافل الاجتماعي المزدوج بين مشتركين في هذا النظام ويكون إجباريا أو معان من جانب الدولة أو الغير أو الاثنين معا، وذلك لتحقيق هدف اجتماعي معين وهو حماية الطبقات العاملة والضعيفة في المجتمعات من الأخطار التي يتعرضون لها وليس لهم دخل في تحققها، بحيث يكونوا في الكثير من الأحوال غير قادرين على تحمل نتائج تحققها من خسائر مادية[19].

**ب- التأمينات الاجتماعية حاجة ومطلب للفرد والمجتمع ككل:**

يعد ميدان العمل من أهم القطاعات في مجال الموارد البشرية التي يمكن الاستناد إليها في دعم الإنتاج القومي، وهو مثل القطاعات الأخرى المتواجدة في المجتمع، بحيث نجد أن له حاجات أساسية يتطلب إشباعها بحيث أن عدم إشباعها له مخلفات سلبية على معدلات ومستويات أداء العامل، هذا ما يؤدي بدوره إلى التأثير على معدل الإنتاج ككل.

لذلك يجب الاهتمام بالتعرف على احتياجات العمال الحقيقية والمتجددة والعمل على مقابلة هذه الاحتياجات بما يناسبها من برامج وخدمات[20].

**ج- أهداف التأمين الاجتماعي:**

تعتبر التأمينات الاجتماعية دعامة أساسية من دعائم أي مجتمع لما لها من أهمية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي معا.

ويهدف النظام التأميني إلى التأمين على المؤمن عليه حال حياته أو لتأمين أسرة المؤمن عليه بعد وفاته أو إعادة توزيع الدخول أو للتخفيف على كاهل صاحب العمل من مسئوليات تجاه العمال، كما يهدف إلى زيادة الإنتاج بعد سد حاجة الفرد من الشعور بالأمان أثناء فترة خدمته في المنظمة، ويمكن تلخيص أهداف التأمين الاجتماعي كالأتي:

- تأمين المؤمن عليه أثناء فترة عملة: ويشمل على عدة انواع من التأمين (تامين الشيخوخة والعجز والوفاة وتأمين إصابات العمل، وتأمين المرض أو التأمين الصحي، والتأمين ضد البطالة، بالإضافة إلى تأمين الادخار أو المكافأة.
- تأمين أسرة المؤمن عليه بعد الوفاة: ويتمثل ذلك في شكل آخر وهو التأمين ضد خطر الوفاة.
- إعادة توزيع الدخول: أي تحويل الأموال من المجموعات النشيطة اقتصاديا إلى المجموعات غير المنتجة من السكان.
- ويقوم نظام التأمينات على تحديد حد أدنى وحد أقصى بقيمة المزايا الممنوحة في النظم التأمينية يساعد على توزيع الدخول المستهدفة لصالح كل الفئات المستهدفة طبقا لأهداف كل نظام.
- التخفيف على كاهل صاحب العمل في المسئوليات المالية المفاجأة: ويتمثل ذلك في تقرير تأمين كاف نهاية الخدمة التي كان يلتزم بسدادها صاحب العمل في نهاية خدمة العامل.
- زيادة الإنتاج : ويترتب زيادة الإنتاج على النتيجة المنطقية للاستقرار النفسي للعمال من خلال تقرير المزايا السابقة حيث يطمئن العامل حال حياته وبعد مماته صحيا وضد العجز.

## 8. الضمان الإجتماعي ودوره في التماسك الإجتماعي:

من خلال ما تم مناقشته من خلال هذه الورقة العلمية من أبجديات حول مفهوم الضمان الاجتماعي يمكن القول أن تسمية الضمان الاجتماعي هي عبارة حديثة العهد ولو أنها قديمة النشأة والفكرة، فحاجة الإنسان إلى تأمين حياته ومستقبله إنما هي شعور أزلي، فالبشرية بطبيعتها تبحث دوما عن كل ما يكفل لها الأمن الاجتماعي ويؤمنها ضد المخاطر الاجتماعية ومفاجئات القدر ويحررها من الحاجة والقلق والخوف.

ولقد ظهر تعبير الضمان الاجتماعي لأول مرة في عالم التشريع الوضعي سنة 1935م حينما أصدر المشرع في الولايات المتحدة الأمريكية قانون الضمان الاجتماعي الذي كان يهدف إلى مقاومة العوامل التي كانت تقلق الأفراد دائما في حياتهم، ولاسيما في حالتي البطالة والشيخوخة[21].

وقد يعتقد البعض أن المصلحين الاجتماعيين في الدول الأجنبية هم الذين ابتكروا نظم الضمان الاجتماعي الحديث، على أن هذا الاعتقاد ليس من الحقيقة في شي، فالواقع أن منبت هذه الأنظمة يرجع إلى ما قضت به منذ 14 قرنا تعاليم الدين الإسلامي التي تقوم على تحقيق التكافل الاجتماعي أو على تحقيق نظام التعاون والمساواة الذي فرضه الإسلام وقرره على الفقراء، فكان خير طريق لتثبيت دعائم التوازن الاجتماعي على وجه لا يبطل إنتاج الطبقات القادرة على الإنتاج والكسب وتنمية الثروة القومية، وهو في نفس الوقت أقوم سبيل ميسور لتحقيق المودة والتراحم والتضامن بين أبناء الجماعة الواحدة والقبيلة والوطن الواحد[22].

ويخص الإسلام على التكافل والتعاون الإنساني، فالعمل النافع للمجتمع الإنساني كله محبوب عند الله وهو من البر الذي أمرنا الله أن نتضامن في تحقيقه فالإسلام دين عام.

إن صلة الضمان الاجتماعي والتماسك الاجتماعي في تحقيق الأمن بالكفاءة والعدالة كأهداف اقتصادية للمجتمع هي صلة وثيقة، فحتى تتيسر للمجتمع أسباب كفايته لابد من تحقيق الكفاءة الاقتصادية باعتبارها شرطا ضروريا لهذه الكفاية[23].

## 9. خاتمة:

يعتبر الضمان الاجتماعي من أهم عناصر السياسة الاقتصادية حيث تتمثل مبادئه الأساسية في مواجهة مختلف الأخطار لأنه كلما تطورت المجتمعات وأزداد عدد الأفراد كلما زادت الحاجة إلى الاحتماء من الأخطار، كما تعتبر التأمينات الاجتماعية من أهم متطلبات الحياة الاجتماعية المعاصرة، بحيث أصبحت من بين الحاجات الأساسية التي من خلالها يمكن تحقيق الأمن والمجتمعي والاستقرار الإنساني على كل المستويات العناصر.

لقد كان لزاما على المجتمعات المعاصرة أن تقوم بتأمين حياة الأفراد وهذا تبعا للمخاطر التي تصاحب ميدان الشغل، لذلك كان الضمان الاجتماعي هو النظام الأنسب الذي يعود بالفائدة على الفرد والمجتمع، فهو من جهة يزرع الأمن والطمأنينة في حياة الفرد ومنه يدفعه للعمل بفاعلية ومن ثمة زيادة الإنتاج، وهو من جهة أخرى يضمن كرامة هذا الفرد بعد التقاعد من خلال الأجر الذي يتلقاه فيما بعد ومن ثمة تجنب كافة أشكال الانحراف والآفات الاجتماعية في المجتمع ومن ثمة ضمان تماسك واستقرار المجتمع ككل.

## 10. قائمة المراجع:

1- ابن منظور، معجم لسان العرب، دار الكتب العلمية، لبنان، 1993، ص555.
2- علي بن مستور الزهراني، التماسك الاجتماعي وعلاقته بكل من الاغتراب الثقافي وأزمة الهوية والقيم الأخلاقية لدى طلاب وطالبات المرحلة الثانوية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، ص104.
3- ابن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، محقق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979، ص372.
4- القرآن الكريم، سورة آل عمران- الآية 37-
5- محمد شوقي الفنجرى، الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول، وزارة الأوقاف، ج1، ب ب، ب س، ص59.
6- نفس المرجع.
7- محمد شوقي الفنجري، الإسلام والضَّمان الاجتماعي (دراسة موجزة وشاملة لأصول الزَّكاة، ومحاولة لبيان تطبيقاتها الحديثة على ضوء متغيرات العصر)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، مصر، 1990، ص11.
8- محمد شوقى الفنجرى، الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول، مرجع سابق، ص62.
9- عبد الله ناصح علوان، التَّكافل الاجتماعي في الإسلام ، دار السلام، القاهرة، 2011، ص 76.
10- خليل ميخائيل معوض، علم النفس الجنائي، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 1999، ص102.
11- عبد الرحمان إبن خلدون، المقدمة، دار الكتاب العلمية، بيروت، 1993، ص102.
12- قباري محمد إسماعيل، أصول الأنثربولوجيا، ترجمة: مصباح الصمد، 2004، ص33.
13- مؤتمر العمل الدولي، الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، مكتب العمل الدولي، سويسرا، 2011، ص 29.
14- ماجدة بهاء الدين السيد عبيد وحزمة جودت، وقفة مع الخدمة الاجتماعية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص 25-26.
15- بن دهمة هوارية، الحماية الاجتماعية في الجزائر (دراسة تحليلية لصندوق الضمان الاجتماعي)، جامعة تلمسان،2015 ، ص33.
16- فيصل محمد غرايبة، الخدمة الاجتماعية في المجتمع العربي المعاصر، دار وائل للنشر، ط1، القاهرة، مصر، ص30.
17- نفس المرجع، ص31.
18- عصام توفيق قمر وسحر فتحي مبروك، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، دار الفكر، عمان، الأردن، 2009، ص33.

19- محمد وحيد عبد الباري، إدارة الخطر والتأمين التجاري والاجتماعي، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 1997، ص354-355.
20- سوسن عبد الونيس الحجازي وآخرون، الخدمة الإجتماعية في المجال العمالي وحماية البيئة، المركز الريادي، جامعة حلوان، مصر، 2005، ص91.
21- صخري محمد، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية CNSS، السياسة الوطنية للضمان الاجتماعي، 2015.
22- محمد توفيق عويضة، التكافل الاجتماعي والضمان الاجتماعي في الإسلام، 1993، ص10.
23- نفس المرجع، ص11.
24- عبد الجبار حمد عبيد السهباني، شبكات الأمان والضمان الاجتماعي في الإسلام، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الأردن ، 2010، ص9.